ديناميةالتجمعات الحضرية وإشكالية توزيع خدمات المرافق المجتمعية بدير الأطلس الكبير المغربي"حالة أمزميز"

The Dynamic of Urban Agglomerations and Problem of Distributing Community Services in the Great Atlas of Morocco " Deer Amazmiz" as Study

صالح بويربيتان، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

salahbouirbiten@gmail.com

د/ عبد المجيد هلال، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

hilal.abdelmajid2018@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/18 **تاريخ القبول: 2019/03/30**

الملخص:

شهدت التجمعات الحضرية بدير الأطلس الكبير الغربي، كما هو الشأن بالنسبة لجل مناطق المغرب، مجموعة من الديناميات والتحولات التي أدت إلى تغيير أشكال استغلال الأرض، بسبب كثافة الأنشطة البشرية الناتجة عن التزايد الطبيعي، فظهرت بفعل التوسع العمراني تجمعات حضرية على شكل مدن ومراكز حضرية وشبه حضرية، في مقابل تراجع الأنماط التقليدية لاستغلال الأرض.

يعتبر النمو الديمغرافي والعمراني السريعين، من أبرز التحديات التي ما فتئت تواجه المدبر الترابي، بفعل صعوبة التحكم في وتيرة هذا التزايد، وازدياد الضغط على المساحات الفارغة، وبروز العشوائية في التخطيط وانتقاله في أغلبه من تخطيط استباقي لآخر يتكيف مع الأزمة، مع الاختلاف ما بين المناطق تبعا لخصوصياتها. ونتيجة لذلك أصبح الطلب على المرافق المجتمعية أكثر إلحاحا من ذي قبل، مما يطرح أسئلة عن سبل الاستفادة من خدماتها، وكذا كيفية توزيعها. وهو القلق العلمي الذي حاولنا دراسته في هذا المقال من خلال حالة دير أمزميز.

الكلمات المفتاحية:

التجمعات الحضرية، الدينامية، التوسع العمراني، التخطيط، المرافق المجتمعية.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

Abstract:

As the case all over Morocco, the urban clusters of the Great Western Atlas Monastery, have witnessed a variety of dynamics and transformations that led to a change in terms of land use. This change has occurred due to the density of human activities resulting from the demographic increase. Consequently, urbanization has led to the emergence of many clusters in the form of cities, urban and quasi-urban centers as opposed to the decline of traditional patterns of land use.

The rapid demographic and urban growth is one of the most important challenges that faces the earthmoving manager due to the difficulty of controlling the pace of this increase, the increasing pressure on empty spaces, the emergence of random planning and mostly the transition from anticipatory planning to another one that is adaptive to the crisis depending on areas specificities. As a result, the demand for community facilities is more serious than ever before. Such demand leads to raise questions about how to benefit from their services and distribute them? The questions we have tried to answer in this article through the case study of Deer Amzmiz.

Key words:

Urban Agglomerations, dynamic, planning, urbanization, community facilities.

مقدمة:

عرف المغرب في العقود الآخيرة دينامية حضرية مهمة يعبر عنها تزايد عدد المدن، وكذا تزايد عدد السكان الحضريين الذي انتقل من 5401971 نسمة، وبنسبة تمدين بلغت 35.2% سنة 1971[1] إلى 20410489 نسمة، وبنسبة تمدين وصلت 60.3% سنة 2014[2]. ويرتبط تشكل المدن ونمو أحجامها واتساع الفوارق فيما بينها، في المغرب كما في سائر الدول النامية، بالدينامية المتلاحقة التي عرفتها هذه البلدان عامة والمغرب على وجه الخصوص منذ بداية الاستعمار أوائل القرن العشرين، حيث صاحب ذلك تغلغلا تدريجيا لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي تعزز في فترة الاستقلال وأصبح مهيمنا على كل الأنشطة الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية وجميع مناحي الحياة اليومية لسكان البوادي والمدن على السواء. فهذه الأخيرة عرفت توسعا أفقيا وعموديا

[1]– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1971.

[2]– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

نتيجة الهجرة التي صاحبتها من الريف وما صاحب ذلك من زيادة غير متوقعة أو مخطط لها في أعداد السكان، مما ساعد على انتشار الأحياء الهامشية وتداخل استعمال الأراضي[3].

لقد عمقت الظاهرة الحضرية السريعة من حدة الاختلالات المجالية، خاصة أمام عجز وثائق التعمير على تنظيمها، فإذا كانت هذه الوثائق تعتبر أداة أساسية وفعالة لاستشراف عمليات التخطيط الحضري ومخططات التعمير عموما، وذلك لكونها تعطي نظرة شمولية ومستقبلية لما يجب أن يكون عليه التخطيط والتهيئة في مجالات معينة[4]. إلا أنها لم تستطع الحد من جانب مهم من هذه الاختلالات، ومنها المرتبطة بتوزيع المرافق والإمكانيات المتاحة للولوج إليها، والتي تعتبر خدماتها من أهم الدعائم والركائز الأساسية التي تقوم عليها حياة المجتمعات الحضرية منها والريفية، وتدور في رحاها كل عمليات التنمية وبالخصوص التنمية الاجتماعية والبشرية والعمرانية على حد السواء[5]. وأمام هذا الواقع اللامتوازن، فقد عرف المغرب مجموعة من التدخلات[6] ومحاولات التجاوز، وإعادة التنظيم، وتوفير شروط الجاذبية التي فقدتها العديد من الحواضر. وهي الحاجيات التي تتنوع وتتعدد بتعدد انشغالات أفراد الجماعة وأنشطتهم الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية[7]، إلا أن الواقع يكشف أن تخصيص قطعة أرضية لمرفق معين في تنطيقات تصميم التهيئة المصادق عليها لا يفضي في كثير من الأحيان إلى تنفيذها ميدانيا، خاصة حين لا تتوفر الاعتمادات المالية، ويصعب تعبئة الأوعية العقارية، الشيء الذي ينتج عنه عدم التطابق

[3]– عبد الهادي مقداد (1999): السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، ص 8.

[4]– أحمد الناوي (2016): التخطيط الحضري في المغرب، تعاريف – نظريات – أجهزة – قوانين – وثائق – حصيلة"، سلسلة دفاتر معرفية – دليل الطالب، محاضرات ومناظرات: 1، مطبعة LINA، ص 73.

5– فؤاد بن غضبان (2016): جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية، الطبعة 1، ص 57.

[6]– في هذا الصدد عمل المغرب على تحيين ترسانته القانونية، وخلق مجموعة من المؤسسات بغرض ضبط وتنظيم وتيرة التعمير، كالوزرات ومفتشيات السكنى والوكالات الحضرية، وعقد حوارات وطنية ومناظرات خاصة بإعداد التراب.

7- Mostapha k. (2000) : «Gouvernance et sociétés civiles : les mutations urbaines au Maghreb» Casablanca (Maroc), Afrique- Orient, p 123.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

بين آفاق التخطيط وإكراهات الإنجاز في ظل نقص التنسيق، مما يعيق سد العجز الحاصل على مستوى التجهيزات والمرافق الأساسية، وبالتالي ضمان ظروف تحقيق تنمية السكان الاقتصادية والسوسيوثقافية[8]، وهي الأسباب التي تجعل توطين المرفق، لا يخضع لمنطق القرب من الساكنة، بقدر ما تدخل في توطينه العوامل السالفة، وهنا يمكن التحدث عما يعرف بشبكة الخدمات التي تدرس من خلال مكوناتها الرئيسية انطلاقا من المراكز العمرانية التي تتمركز بها الأنشطة الخدمية والمناطق التي يتواجد بها مستعملي هذه الأنشطة، وبمراعاة مبدأ تنظيم المجال لا بد أن تتضمن كذلك مجالات النفوذ ومختلف التدفقات[9]، وتلك هي أبرز الأهداف الأساسية للتحليل المكاني، وهو ما يطبع على المجال أشكالا هندسية سداسية، حيث يتوافق ذلك مع نظرية الأماكن المركزية[10]*.

وكما هو شأن السياق المغربي، فإن المدن ومختلف التجمعات الحضرية المنتمية جغرافيتها للأطلس الكبير الغربي، عرفت هي الأخرى هذه الدينامية مع اختلاف في الوتيرة والمظاهر، بفعل الخصوصيات التي أوجدتها، كما هو الحال بالنسبة لحاضنة أمزميز.

مما سبق فإن إشكالية الدراسة تنطلق مما يلي:

---

[8]– عبد المجيد هلال (2018): "أهمية وتحديات الولوجية في إعداد المجال بواسطة المرافق والخدمات المجتمعية، حالة المغرب". في: المجلة الدولية للتخطيط العمراني والتنمية المستدامة، إصدار المنظمة الأوروعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء –مانشستر – بريطانيا، التصنيف الدولي رقم ISSN 2311-9004، ص 69.

[9]- Rochefort M. (1976) : Les activités tertiaires – Leur rôle dans l'organisation de l'espace : Formes de relations entre activités tertiaires et organisation de l'espace, Tome 1, CDU – SEDES, Paris, p 8.

[10]- Pumain D. (1982) : La dynamique des villes, Economica, Paris, p 113.

*– نظرية الأماكن المركزية، وتعرف أيضا باسم نظرية كريستالر للعالم الألماني والتر كريستالر، النظرية تتبع جغرافيا الخدمات، تختص بالأهمية الخدمية بمركز المدينة للدراسات الحضرية داخل المدينة. تستند هذه النظرية على توزيع العمران وتحديد العلاقة بين أحجامها تمثل المدن فيها مركزا لتقديم الخدمات لإقليم محدد ضمن مسافات وزمن مناسب ويحد فيها منطقة نفوذ المدينة بما يتفق حاجات سكانها من الخدمات والسلع ولكل سلعة نفوذ مختلف عن الآخر أخذ بالاعتبار أن الشكل الهندسي السداسي، شكلا مثاليا لإقليم المدينة ومناسب لتقديم الخدمات المركزية في المدينة (فتحي محمد صلحي، 2007).

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

تعد أمزميز من الحواضر، التي عرفت تحولات سوسيومجالية بارزة على مستوى مجالها الحضري، وهو ما رافقه تحول ديمغرافي وديناميةعمرانية، إضافة إلى بروز خدمات جديدة. إن مختلف أشكال الدينامية الحضرية التي شهدتها مدينة أمزميز وكذا أشكال التحول عبر مختلف المحطات التاريخية، واكبه تطور في توزيع المرافق، بفعل ما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة، باعتبارها مؤسسات خدماتية تظهر في الحركية اليومية للساكنة من حيث مستويات التردد عليها وحدة استعمالها حسب مدى الحاجة إليها. وهو الأمر الذي يجب ملاءمته في شروط توطينها وتوزيعها المجالي. فأين تبرز أهم أشكال الدينامية الحضرية التي عرفتها مدينة أمزميز على المستوى العمراني والديمغرافي؟ وكيف تتوزع مرافقها الخدماتية؟

- **المنهجية المتبعة:**

لمقاربة الموضوع والمشكلة المرتبطة به، فهذا المقال اعتمد على منهجية علمية تستمد من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، إذ عمدنا في البداية إلى مقاربة الموضوع من الزاوية التاريخية من خلال إظهار ظروف النشأة التي تحكمت في إنتاج التجمعات السكانية والحضرية بدير الأطلس الكبير الغربي من خلال حالة دير أمزميز، لنمر بعد ذلك إلى إحاطته ببعض المؤشرات التي تفسر سيرورة الدينامية الديمغرافية والعمرانية التي مرت منها أمزميز، وكذا جرد للمرافق التي تتوزع في المجال مع تحديد تمركزها وتوطينها المجالي.

- **مفهوم الدينامية:**

تعد الدينامية، مفهوما مستقى من العلوم الفيزيائية، ويعني الحركة والتطور. فالتطور كما هو شائع لا يعني دائما هيئة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية، مما يقتضي مجالا يتحرك فيه وزمنا ينجز فيه ذلك التحول. ومع تعدد التخصصات العلمية، أصبح هذا المفهوم متداولا داخل حقل العلوم الإنسانية عامة والجغرافيا الحضرية خاصة، هكذا نجد أن الدينامية الحضرية تشمل

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

عدة أبعاد، فالدينامية المجالية في مفهومها الواسع هي كل تطور يهم المجال ويهم البعد المجالي[11]. ومن تم يمكن اعتبار الدينامية في العلوم الاجتماعية كسيرورة لها بداية ومراحل تطور إذ تعتبر الفترة الراهنة إحداها وتؤشر لتوجهات التطور المستقبلي[12]. فكلمة دينامية من الكلمات التي لا يقتصر استعمالها على تخصص أو حقل معرفي ما دون غيره، الأمر الذي يجعلها تكتسي دلالات تختلف باختلاف السياقات والمجالات المعرفية المستعملة بداخلها[13]. ونقصد بالدينامية في هذا المقال، تلك الطفرة الديمغرافية والعمرانية التي شهدها دير أمزميز والتي أثرت على توزيع المرافق.

- **مجال الدراسة:**

أحدثت جماعة أمزميز سنة 1959 بموجب مرسوم رقم 592 1834 بتاريخ 1 جمادى الثانية 1379 الموافق ل: 2 دجنبر 1959، والمحددة إداريا بموجب قرار رقم 2-81-578 ب تاريخ1982/02/22. تحدها جماعة سيدي بدهاج شمالا، وجماعتي أزكور وأنكال وإمكدالجنوبا، وجماعة أمغراسشرقا، وجماعة تيزكوين غربا. وتتكون جماعة أمزميز من 9 دواوير و7 أحياء بالمركز وتبلغ مساحة الجماعة 45 كلم² حيث تشكل 7% من المساحة الإجمالية للإقليم.[14]

[11]- Lévy J. & Lussault M. (2003) : Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, édition Belin, p 281.

[12]– المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية" حالة هضبة بن سليمان، ط1، ص 4.

[13]– عبد المجيد هلال (2010): دينامية البيئة والمجتمع بساحل الجديدة: الإمكانات والإكراهات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، ص 17.

[14]– منوغرافية جماعة أمزميز لسنة 2016.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

خريطة 1: موقع أمزميز ضمن الجماعات الترابية لإقليم الحوز

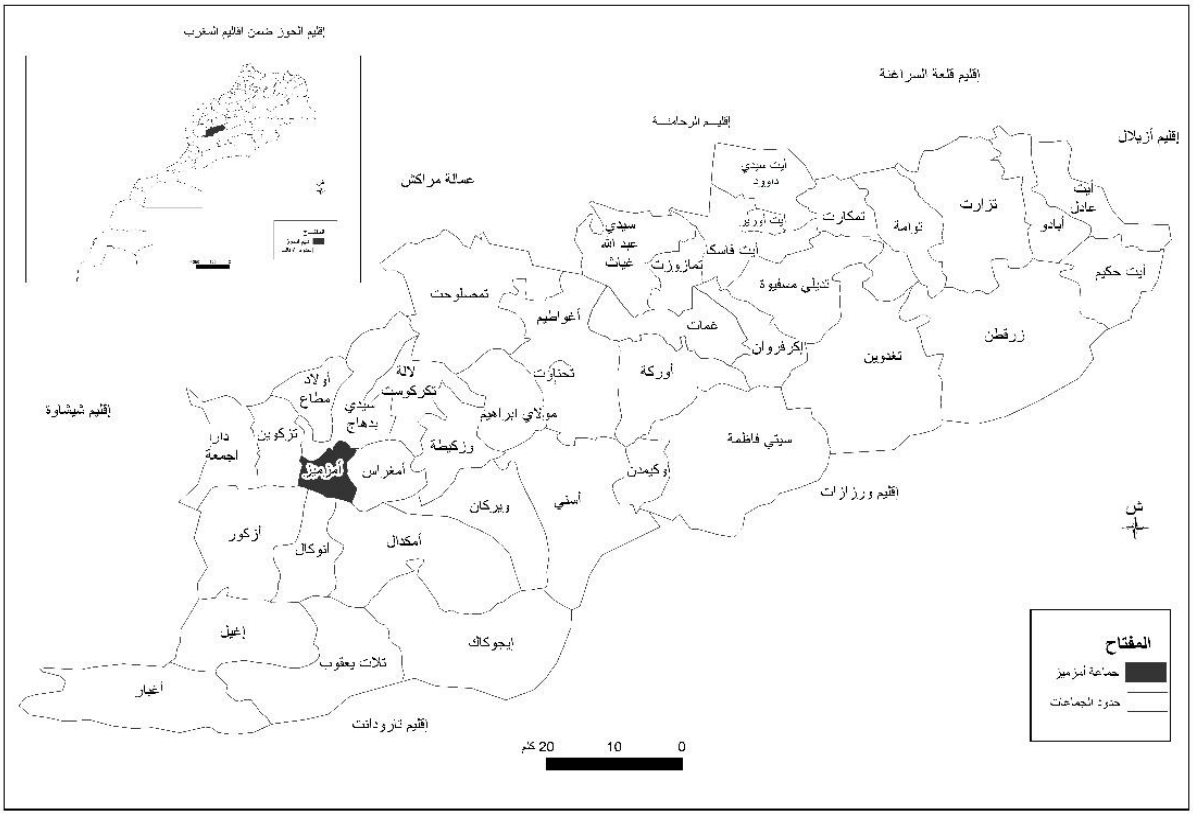

المصدر: إنجاز الباحثين؛ فبراير 2019، باعتماد التقسيم الإداري لسنة 2015.

- **نشأة مركز أمزميز**

ارتبط استقرار الإنسان بمجال دير الأطلس الكبير الغربي بمجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المغرب، كما ساهم المتعاقبون على حكم المغرب في إنشاء مراكز تستمد منها سلطتها الدينية والعسكرية، وأخرى هدمتها نتيجة الارتباط الشديد بالدول الأخرى حتى لا تهدد استقرارها، كما أن هذا الاستقرار بالمناطق الديرية والجبلية كان بهدف الاستفادة من مواردها الطبيعية وأنها أكثر أمنا من السافلة. وقد أورد البيدق أمزميز باسم أمسميصي[15]، عند حديثه

[15] البيذق، أخبار المهدي، ابن عذاري، الجزء الرابع، تحقيق علي الصديقي، دكتوراه السلك الثالث، باريس 1984، ص 41.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

عن غزوات الخليفة عبد المومن الموحدي، وابن خلدون (القرن الرابع عشر) الذي اكتفى بالحديث عن كدميوة أحد القبائل ذات الأصل المصمودي وعلاقتها بالمرينيين دون ذكر بلدة أمزميز.

كما أدرج حسن الوزان وصفا قصيرا في كتابه "وصف إفريقيا"[16] من خلال اعتبارها من بناء الأقدمين، كما تميزت الدولة السعدية في فترة أحمد المنصور الذهبي بالعلاقة الوطيدة بين الجبل والسهل عن طريق القوافل التجارية، بحيث وردت الطريق الرابطة بين سوس على ممر تيز–ن–ماشوا، ما جعلهم يهتمون ببناء العديد من القصبات على طول المحاور التجارية.

عرف مركز أمزميز خلال القرن الثامن عشر إلى جانب الوظيفة التجارية وظيفة مخزنية، كصلة وصل بين خليفة السلطان والشيوخ الكبار إلى حدود القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر لم يعرف مركز أمزميز نموا حضريا، أما إبان القرن العشرين مع الاستعمار الفرنسي، فقد انتقل مركز أمزميز من الوظيفة المخزنية إلى مجال خاضع لسياسة الإدارة الفرنسية، التي جعلت منه مقر دائرة أمزميز.

وفي سنة 1924 أصبح المركز له ارتباط كبير بمدينة مراكش من خلال فتح الطريق رقم 507 الرابطة بين مراكش وأمزميز. مما أدى الى خلق مجموعة من الأنشطة التجارية (سوق أسبوعي ثلاث أمزميز، سويقات يومية)، وتطور النمو الديمغرافي على مجالها المبني، وبنياتها الاقتصادية والاجتماعية.

- **الدينامية الديمغرافية**

تعد الدراسة العلمية لمدى تطور الساكنة من المقاييس الأساسية، لمعرفة الوضعية الراهنة وتحديد الحاجيات المستقبلية من الخدمات بمختلف أنواعها (إدارية، اقتصادية، ثقافية، دينية، تعليمية، صحية، رياضية...)، وتمكن هذه العملية كل الفاعلين في التدبير المحلي من وضع استراتيجيات تنموية، تأخذ بعين الاعتبار زيادة الساكنة في تلازم مستمر مع تطور هذه الخدمات كما وكيفا.

[16]– معلمة المغرب، 1991، إنتاج الجمعية المغربية لتأليف والترجمة والنشر. دار النشر سلا، ص 753.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

في هذا الإطار عرف النمو الديمغرافي بأمزميز، تطورا ملحوظا بعد الاستعمار، إذا ما تمت مقارنة الفترة الممتدة منذ بداية النواة الأولى لمركز أمزميز من سنة 1924 إلى 1982، يظهر جليا أن المنطقة عرفت نموا ديمغرافيا نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي وقتنا الحالي يضم مركز أمزميز نسبة مهمة من ساكنة الجماعة، كما توجد فيه أغلب المرافق، مما يجعل الولوج إليها من طرف ساكنة المركز يتباين حسب محددات التوزيع، كما نجد هذا التباين لدى ساكنة الدواوير، وذلك حسب عوامل القرب والطبوغرافية وجودة الشبكة الطرقية. فمركز أمزميز، يعاني التهميش المجالي، نتيجة نقص في الإمكانيات والوسائل، ويكون هذا النقص ناتجا أيضا عن فقر طبيعي (إمكانيات طبيعية قاسية ومحدودة)، أي الخصائص الطبيعية للمجال (الموقع، الطبوغرافيا، الانحدار... إلخ) التي قد تكون صعبة ومعقدة، وهذا ما يؤدي إلى تهميش المجال، كما أنه في أحيان كثيرة تعتبر هذه العوامل الطبيعية سببا مباشرا في طرد متواصل للسكان، وقد تؤدي إلى تفريغ كامل لبعضها[17]. وهو ما ينطبق على أمزميز ذات التزايد الديمغرافي الضعيف، كما هو الشأن بالنسبة للجماعات القريبة منها، والتي يعرف بعضها تراجعا ديمغرافيا، ويعود سبب ذلك إلى الهجرة الداخلية خاصة نحو مدينة مراكش.

[17]– نزيهة بوجردة (2005): "المجالات الهامشية بولاية جيجل (الجزائر)". في: مجلة إنسانيات، عدد 29-30، ص-ص 29-30.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

جدول 1: تطور عدد السكان بأمزميز والجماعات المحيطة

سنة التعداد / الجماعة	1994	2004	2014
أمزميز	11919	13711	14364
أمغراس	4527	4222	6077
تكركوست	5110	6006	7306
وزكيطة	6058	6133	5440
سيدي بدهاج	6224	6540	5391

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1994 و2004 و2014.

- **التركيبة العمرية لساكنة أمزميز**

تعرف التركيبة العمرية لساكنة أمزميز، تقاربا ما بين نسب الذكور والإناث في جميع الفئات، وهذا التقارب يتطلب الانتباه إليه في برمجة وتخطيط المرافق التي يراد إحداثها حتى تكون وظيفتها متاحة للذكور والإناث على حد سواء. كما يلاحظ من الإحصائيات المتعلقة بهذا التوزيع أن أمزميز شأنها في ذلك كباقي جماعات إقليم الحوز، يتسع هرمها السكاني في الفئة العمرية ما بين 15 و59 سنة، وهي الفئة النشيطة التي تحتاج بشدة لفرص الشغل ولمختلف الخدمات التي تستطيع من خلالها تلبية متطلبات مرحلتها العمرية من مرافق ترفيهية وأخرى إدارية واجتماعية... مع ما يطرحه ذلك من إشكالات على ميزانية الجماعات التي تبقى عاجزة عن توفير الأوعية

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

العقارية المناسبة لهذه المشاريع، إذ تشير الأرقام، إلى أن خزينة الدولة والجماعات الترابية، لم تعد قادرة على اقتناء العقارات الضرورية لإنجاز التجهيزات والمرافق العمومية المختلفة[18].

مبيان 1: الهرم السكاني لساكنة أمزميز

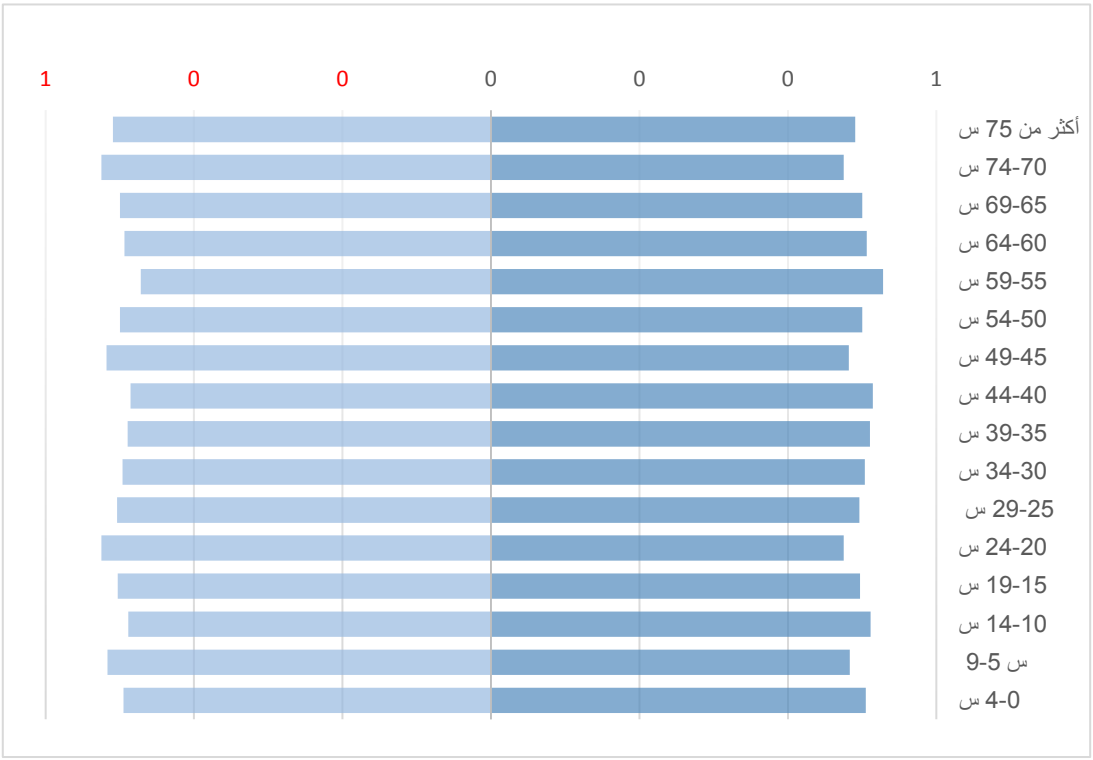

المصدر: إحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكنى، لسنة 2014

- **الدينامية العمرانية بأمزميز**

تسجل الدينامية العمرانية بأمزميز، ضعف التنظيم والتنسيق، في توزيع الإطار المبني بين الشمال والجنوب، كما هو الحال بالنسبة للشرق والغرب، إذ هناك مجموعة من التباينات، من حيث حجم وتنظيم التجمعات السكنية ما بين ضفتي واد أمزميز، فالضفة الشرقية تضم أربعة أحياء كبرى، حي أمدل، وحي سوق الجديد، وحي ذرع السوق، وحي شعبة الرمل، وهي الأحياء التي تشكل أكبر التجمعات السكنية بالمركز الحضري، أما الضفة الغربية، فتضم ستة أحياء، وهي الحي الإداري،

[18]– عبد المجيد هلال (2018): "وثائق التخطيط الحضري بالمغرب، بين إشكالية التصور والتنزيل وتحديات التنمية المجالية". في: مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 22، ص 147.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

وحي أسكن، وحي أكادير نايت يوسف، وحي تعديوش، وحي ركراكة العليا والسفلى، وفي هذه الضفة، تتمركز أغلب المرافق ذات الطبيعة الإدارية والاجتماعية. كما أن المحور الطرقي الذي يربط أمزميز بمراكش، يعرف امتدادا للسكن والأنشطة. فقد تأثر نمط عيش السكان بالتحولات الاجتماعية، التي عرفتها جل المناطق الجبلية نتيجة سياسة الانفتاح التي نهجتها مختلف المناطق،فانفتاح المناطق الجبلية على العالم الخارجي (الاستعمار، الطرق، المواصلات، وسائل الإعلام، الهجرة، السياحة) قد أدى إلى تفكك هذه البنيات، بعد أن فرضت عليها سلوكات جديدة. فكانت النتيجة أنها فقدت التوازن التقليدي فظهرت أزمات أدت إلى نفور السكان الجبليون مجالاتهم وتأثرت بها كذلك السافلة[19].

[19]– العثماني الغازي (2013): مفهوم الجبل ومقاربة المخزن المغربي للجبال. المجلة الالكترونية الحوار المتمدن. http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=363454&r=0

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

خريطة 2: الأحياء المشكلة لمركز أمزميز.

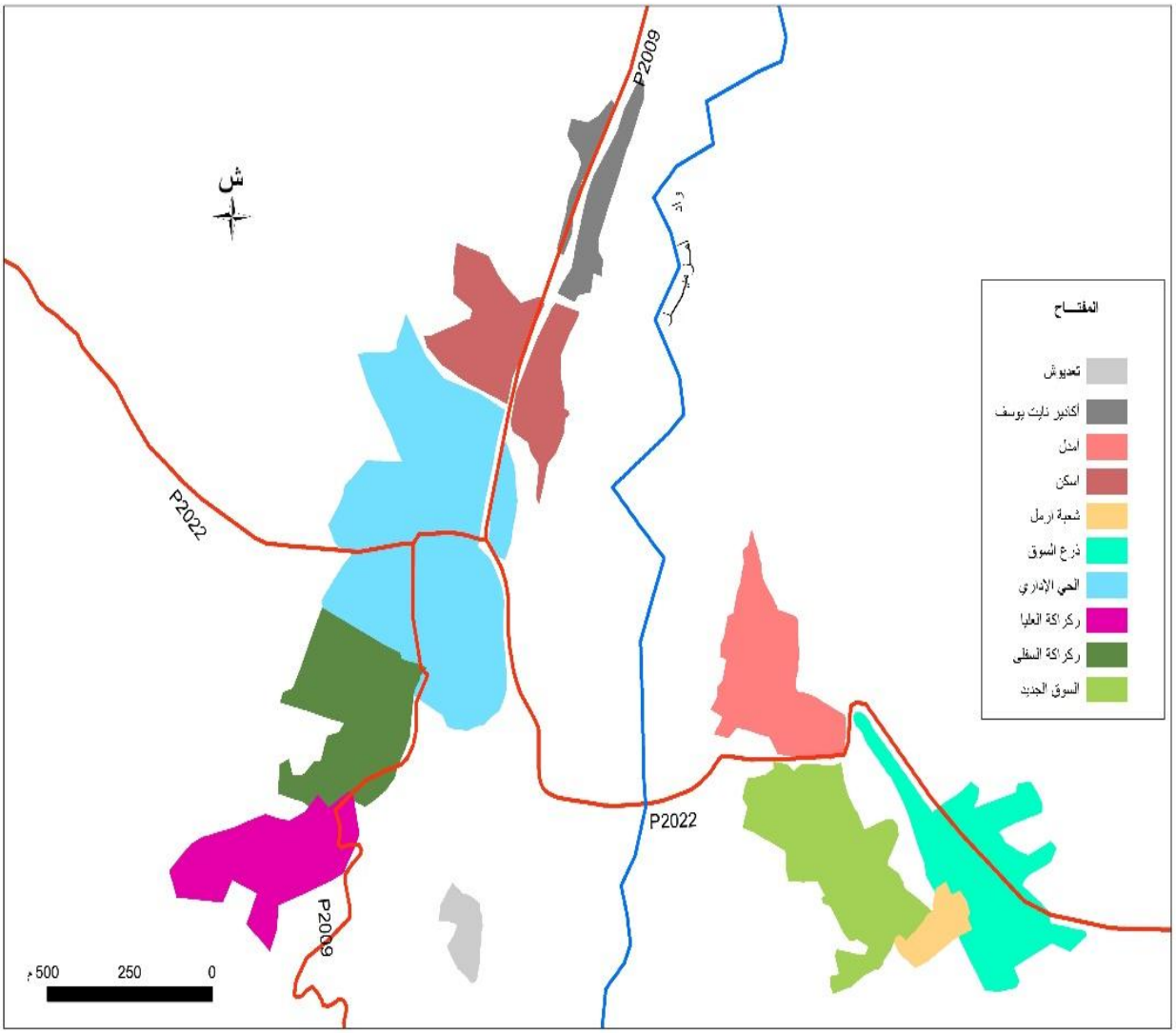

المصدر: إنجاز الباحثين باعتماد الصورة الجوية لسنة 2018 وتصميم التهيئة لسنة 2016.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

صور جوية لتطور الإطار المبني بمركز أمزميز.

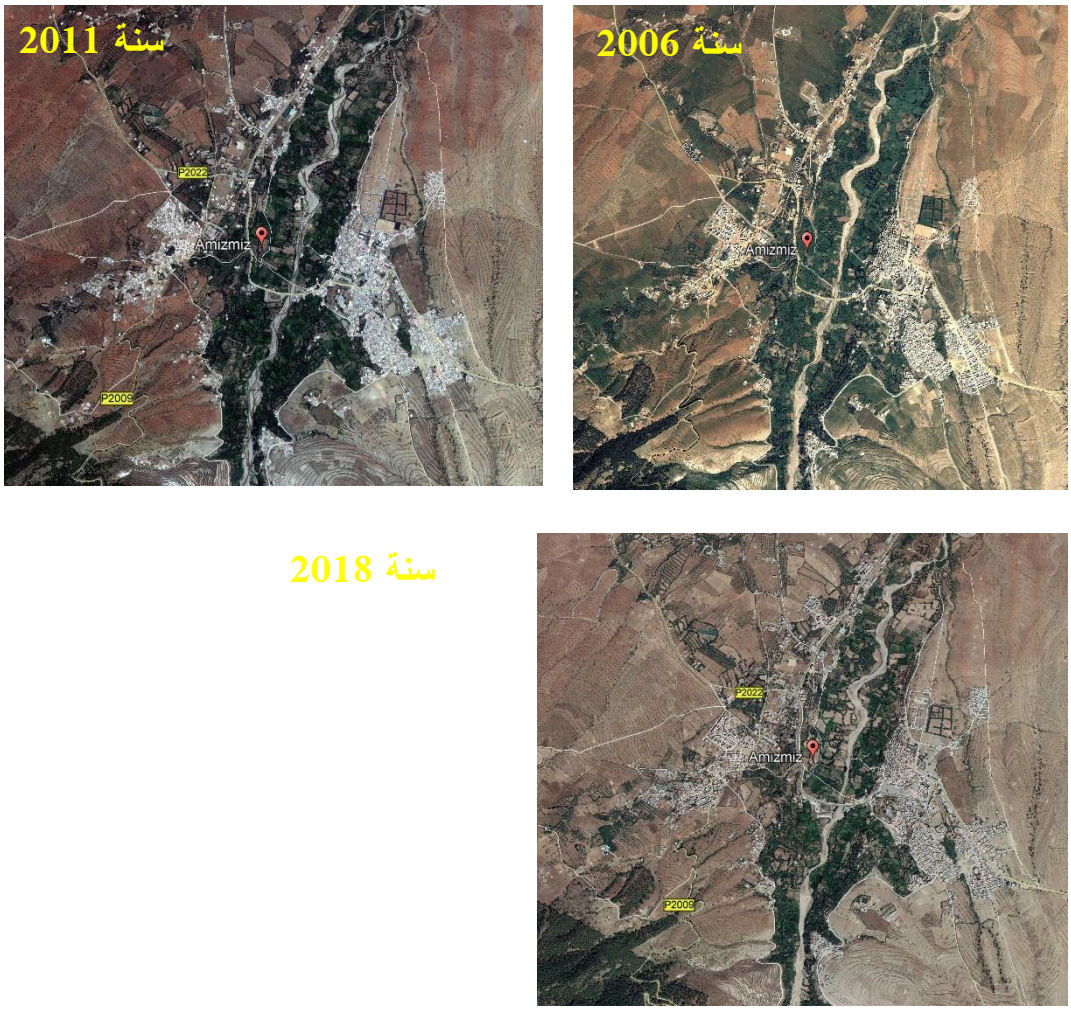

المصدر: صور Google Earth

- **معدل مدة السكن بجماعة أمزميز**

تعرف جماعة أمزميز استقرار نسبة 83.2% في دار مغربية عصرية، كما أن 74.2% من السكان يستقرون في منازل ذات طبيعة ملك خاص. ويبقى من المؤشرات الدالة على ضعف حركية التعمير بأمزميز، خاصية قدم السكن، ف 61% من المساكن يتجاوز عمرها 20 سنة، بينما 20.4% يقل زمن تشييدها عن 20 سنة، و18.7% فقط لا يتعدى عمرها 10 سنوات.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مبيان (2): أقدمية السكن بأمزميز.

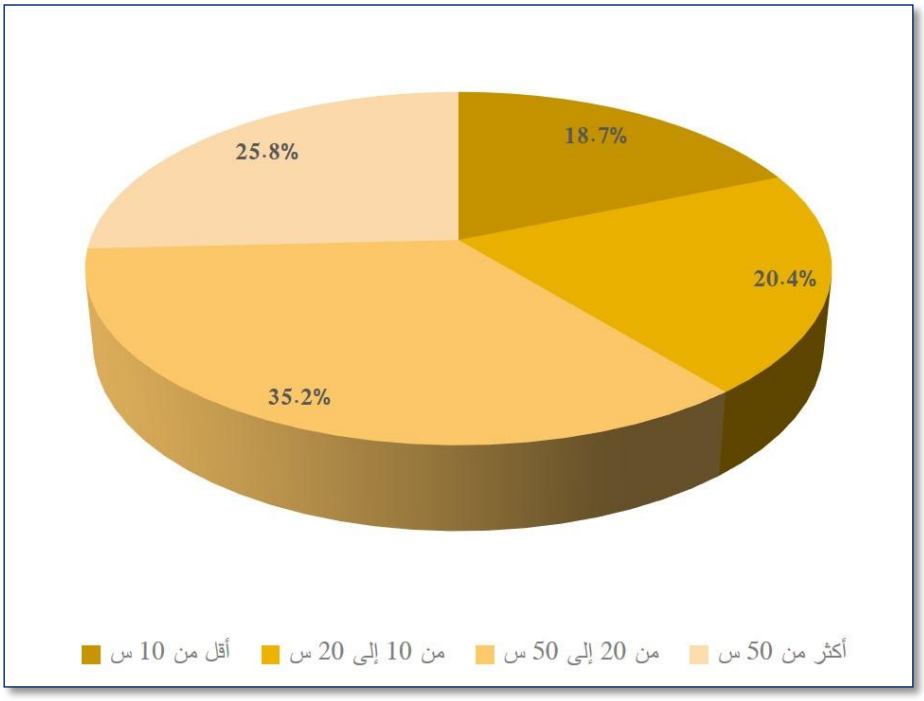

المصدر: إحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

- **المرافق المجتمعية بأمزميز: التوطين والتوزيع**

تكمن أهمية توطين وتوزيع خدمات المرافق المجتمعية،التي نقصد بها المرافق ذات التردد المستمر من طرف المواطنين، في مساعدة الساكنة على قضاء حاجياتها بأقل تكلفة زمانية ومكانية، ولفهم طبيعة المؤشرات التوزيعية المكانية للخدمات يجب التركيز على مواقع بالمكاسب أو العوائد الموقعية، والتي تتلخص في استخدام خدمة جيدة منخفضة التكاليف والملاحظ أن تكلفة السفر أو تكلفة زمن السفر تتزايد بطول المسافة، واستخدام الخدمات ينخفض مع زيادة التكلفة.[20]

[20]– فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص– ص، 16 – 17.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

يصل عدد المرافق العمومية الموزعة بأمزميز الى 37 مرفقا، منها 28 مرفقا تابعا للدولة، و7 مرافق تابعة للجماعة الترابية أمزميز، كما تتعدد نسبتها حسب القطاعات التي ينتمي إليها كل مرفق[21].

مبيان(3): طبيعة المرافق الموجودة بأمزميز.

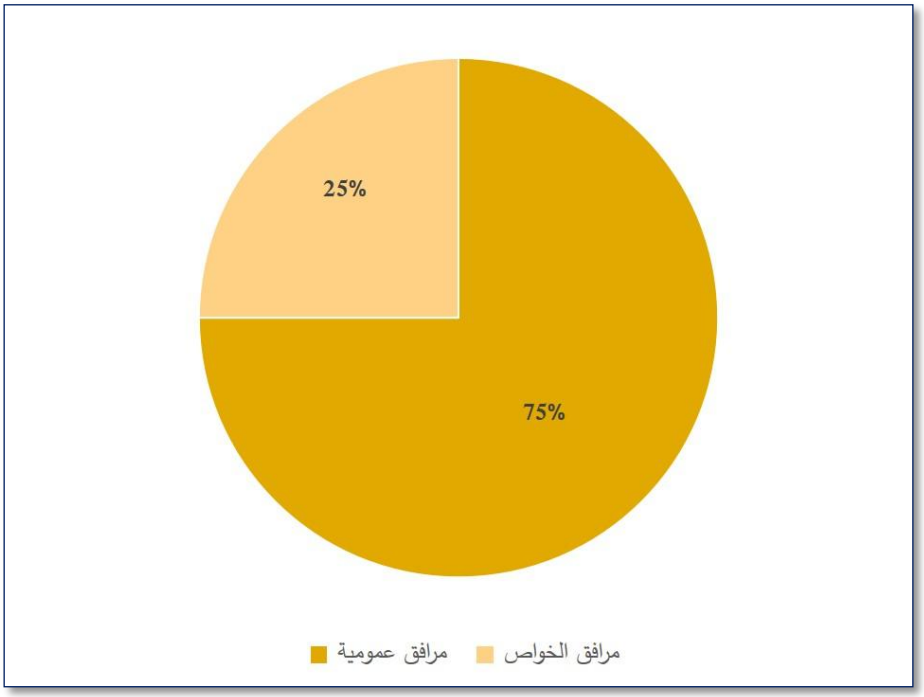

المصدر: منوغرافية الجماعة.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فتوزيع خدمات المرافق حسب الأحياء يعرف تباينا، لكون الضفة الغربية لواد أمزميز تتمركز بها أغلب المرافق، مما يطرح مشكل سهولة الاستفادة من خدماتها من طرف المرتفقين من الساكنة، ليس فقط بتراب مركز أمزميز وحسب، وإنما من ساكنة الجماعة ككل. وبالنظر إلى نوعية هذه المرافق، نجدها متنوعة، وسنشير فيما يلي إلى بعضها حسب طبيعتها، وهي كالتالي:

[21]– تم استخلاص هذه الأرقام من تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2016، ومنوغرافية الجماعة، إضافة إلى الجرد والتحري الميداني.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

- **مرافق تعليمية:** وتضم مدرسة مارية القبطية ومدرسة الأطلس الثانوية التأهيلية بن ماجة، والثانوية التأهيلية الفراهيدي.
- **مرافق صحية:** وتضم صيدلية الحي الإداري، وفضاء الصحة والشباب ومقر مجموع جماعات أمزميز لحفظ الصحة المشتركة، وصيدلية أمدل، ودار الأمومة، والمستوصف الصحي الحضري.
- **المرافق الاجتماعية:** وتضم السوق الأسبوعي، ومقبرة ركراكة، ودار الطالب والطالبة، وملعب الرياضة...
- **المرافق الإدارية:** وتضم مقر القيادة، ومقر الباشوية، ومقر البلدية، ومقر الدرك الملكي، ومقر الوقاية المدنية...

وتجدر الإشارة عند دراسة هذه المرافق إلا أن هناك البعض منها تأسس قبل استقلال المغرب سنة 1956، كما هو الحال بالنسبة للمدرسة الابتدائية مارية القبطية، التي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1949.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

خريطة (3): توزيع المرافق المجتمعية بمركز أمزميز.

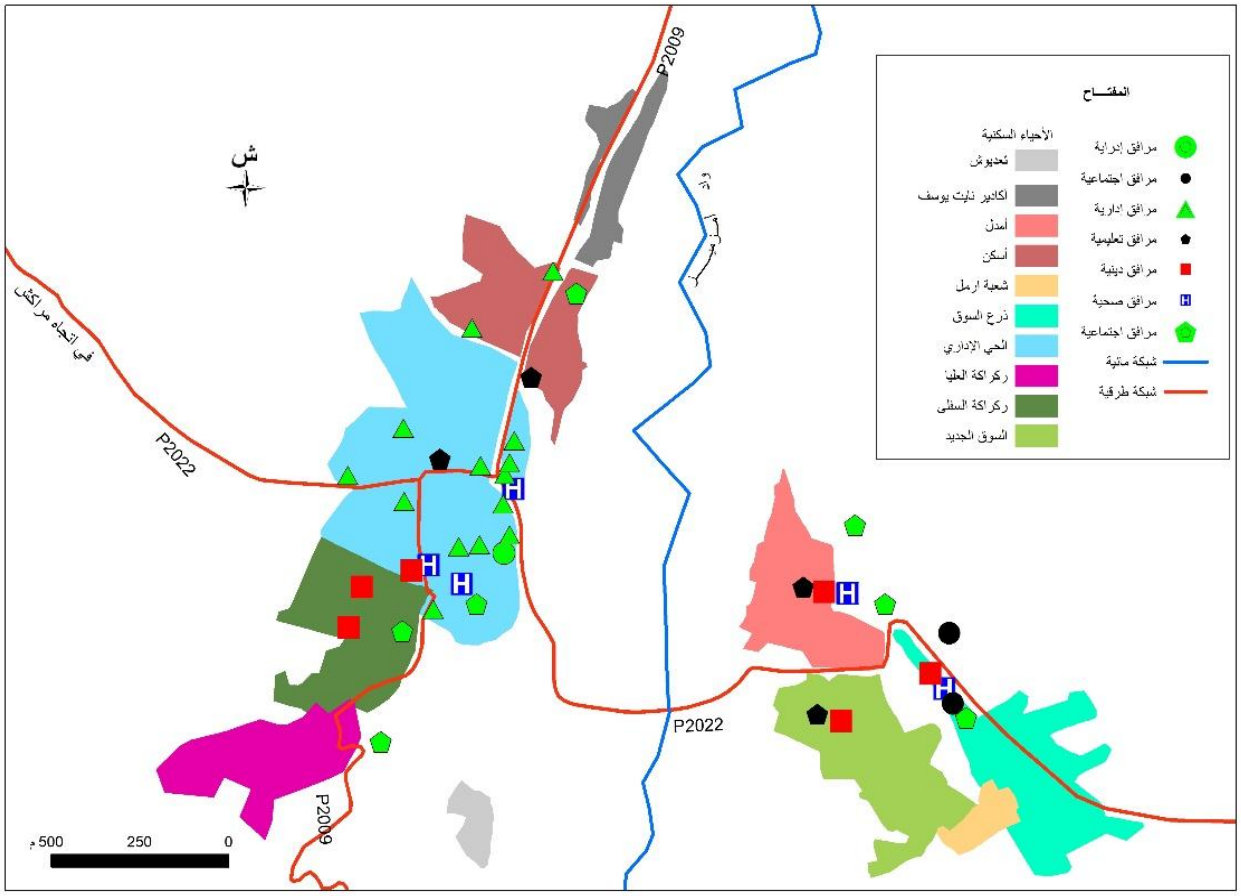

المصدر: إنجاز الباحثين باعتماد الجرد الميداني وتصميم التهيئة لسنة 2016.

خلاصة:

يتضح من خلال ما سبق، أن التفاوتات الموجودة على مستوى توزيع المرافق المجتمعية بأمزميز، كميا ووظيفيا، ترتبط بجوانب مختلفة تتمثل في الميكانيزمات الاقتصادية والعمرانية وكذا الطبيعية... تتعدد التدابير وإن كانت تهم كل قطاع على حدة (التعليم، الصحة...)، ولكن استحضار مبادئ العدالة المجالية في توطين مقرات المرافق الأساسية، يعتبر الخيار الأفضل لضمان استفادة السكان بمختلف فئاتهم المهنية والعمرية من حقوقهم في الولوج إلى خدمات مرافق

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

القرب المتاحة بشكل منصف وعادل عوض قطع مسافات طويلة وما يرتبط بها من إكراهات النقل والتنقل.

البيبليوغرافيا:

– أحمد الناوي (2016): التخطيط الحضري في المغرب، تعاريف – نظريات – أجهزة – قوانين – وثائق – حصيلة"، سلسلة دفاتر معرفية – دليل الطالب، محاضرات ومناظرات: 1، مطبعة LINA.

– البيذق، أخبار المهدي، ابن عذاري، الجزء الرابع، تحقيق علي الصديقي، دكتوراه السلك الثالث، باريس (1984).

– العثماني الغازي (2013): مفهوم الجبل ومقاربة المخزن المغربي للجبال. المجلة الالكترونية الحوار المتمدن. http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=363454&r=0

– المختار الأكحل : (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بن سليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

– عبد المجيد هلال (2010): دينامية البيئة والمجتمع بساحل الجديدة: الإمكانات والإكراهات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

– عبد المجيد هلال (2018): أهمية وتحديات الولوجية في إعداد المجال بواسطة المرافق والخدمات المجتمعية، حالة المغرب. في: المجلة الدولية للتخطيط العمراني والتنمية المستدامة، إصدر المنظمة الأوروعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء –مانشستر– بريطانيا، التصنيف الدولي رقم ISSN 2311-9004.

– عبد المجيد هلال (2018): "وثائق التخطيط الحضري بالمغرب، بين إشكالية التصور والتنزيل وتحديات التنمية المجالية". في: مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 22.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

– عبد الهادي مقداد (1999): السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال.

– فؤاد بن غضبان (2016): جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى.

– فتحي محمد مصيلحي (2007): جغرافية الخدمات، دار الماجد، الطبعة الثانية.

– معلمة المغرب(1991): إنتاج الجمعية المغربية لتأليف والترجمة والنشر. دار النشر سلا.

– نزيهة بوجردة (2005): "المجالات الهامشية بولاية جيجل (الجزائر)". في: مجلة إنسانيات، عدد 29–30، ص–ص 185–215.

- Lévy J. & Lussault M. (2003) : Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, édition Belin.

- Mostapha k. (2000) : « Gouvernance et sociétés civiles : les mutations urbaines au Maghreb» Casablanca (Maroc), Afrique- Orient.

- Pumain D. (1982) : La dynamique des villes, Economica, Paris.

- Rochefort M. (1976) : Les activités tertiaires. Leur rôle dans l'organisation de l'espace : Formes de relations entre activités tertiaires et organisation de l'espace, Tome 1, CDU – SEDES, Paris.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564